ISSN: 1812-0512 (Print) 2790-346X (online)

Wasit Journal for Human Sciences

Available online at: https://wjfh.uowasit.edu.iq

OPEN ACCESS

Original article

The Role of Land Border Crossings in Iraq's Foreign Trade: An Analytical Study

Suzan Abd Allateef Jebara

University of Baghdad – College of Education for Women

ABSTRACT

This study aims to analyze the role of land border crossings in supporting Iraq's foreign trade during the period (2020–2023), through a quantitative comparison of imported and exported goods across border crossings based on geographical distribution (northern, eastern, western, and southern). The study adopts a descriptive-analytical approach supported by quantitative analysis and the use of one-way ANOVA to examine differences among crossings. The results reveal significant variation in trade volumes, with eastern crossings dominating foreign trade, while western crossings show the lowest performance. Statistical findings confirm significant differences between crossings, indicating a structural imbalance in trade distribution. The results also highlight the influence of geographic location and infrastructure on the efficiency and operational performance of border crossings. The study recommends improving infrastructure, achieving geographical balance in trade activity, and enhancing customs management efficiency.

Correspondence author:
suzan.abd@coeduw.uobaghdad.edu.iq

Received:09 **April** 2026
Accepted: 20 **May** 2026
Published: 25 August 2026

DOI:
https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss3/Pt3.1857

1812-0512 /© 2026 The Author(s). Published by Wasit Journal for Humanities Sciences, Wasit University. This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/).

Cite:
Jebara, S. A. A. (2026). The Role of Land Border Crossings in Iraq's Foreign Trade: An Analytical Study. Wasit Journal for Human Sciences, 22(3/Pt3). https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss3/Pt3.1857

Keywords: Land Border Crossings, Foreign Trade, Border Crossing Efficiency, Intra-Regional Trade

دور المنافذ الحدودية البرية في التجارة الخارجية: للعراق دراسة تحليلية

م.د. سوزان عبد اللطيف جبارة
جامعة بغداد كلية، التربية للبنات

المُستخلص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور المنافذ الحدودية البرية في دعم التجارة الخارجية للعراق خلال المدة (2020–2023)، من خلال إجراء مقارنة كمية لكميات البضائع المستوردة والمصدّرة عبر المنافذ وفق التوزيع الجغرافي (الشمالية، الشرقية، الغربية، الجنوبية). اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي مدعومًا بالتحليل الكمي واستخدام اختبار تحليل التباين (ANOVA) لقياس الفروقات بين المنافذ. أظهرت النتائج وجود تفاوت واضح في حجم النشاط التجاري، حيث استحوذت المنافذ الشرقية على النسبة الأكبر من التجارة الخارجية، في حين سجلت المنافذ الغربية أدنى مستوى من الأداء. كما أثبتت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المنافذ، مما يشير إلى وجود اختلال هيكلي في توزيع التجارة .كما بينت النتائج تأثير العوامل الجغرافية والبنية التحتية في تحديد كفاءة المنافذ ومستوى أدائها التجاري .وتوصي الدراسة بضرورة تطوير البنية التحتية للمنافذ، وتحقيق التوازن الجغرافي في النشاط التجاري، وتعزيز كفاءة الإدارة الكمركية.

الكلمات المفتاحية: المنافذ الحدودية البرية، التجارة الخارجية، كفاءة المنافذ الحدودية، التجارة البينية

المقدمة:

تُعد التجارة الخارجية أحد الركائز الأساسية التي يعتمد عليها الاقتصاد الوطني في تحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، لما لها من دور في تعزيز التبادل التجاري بين الدول، وتوفير السلع والخدمات، وتحقيق التوازن في الميزان التجاري. إلى أن التجارة الخارجية تمثل محركًا رئيسًا للنمو الاقتصادي، خاصة في الدول النامية التي تعتمد بشكل كبير على الاستيرادات لتلبية احتياجاتها المحلية. وفي هذا السياق، تمثل المنافذ الحدودية البرية عنصرًا حيويًا في تنظيم حركة التجارة الخارجية، إذ تُعد نقاط الاتصال المباشر بين الاقتصاد الوطني والاقتصادات المجاورة، وتؤدي دورًا مهمًا في تسهيل تدفق السلع والبضائع عبر الحدود. كما أن المنافذ الحدودية لا تقتصر أهميتها على الجانب التجاري فحسب، بل تمتد لتشمل أبعادًا تنموية واقتصادية تسهم في دعم الإيرادات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويتميز العراق بموقع جغرافي استراتيجي يربطه بعدد من الدول الإقليمية، مثل تركيا وإيران والأردن والكويت والسعودية وسوريا، مما يجعله محورًا مهمًا للتبادل التجاري الإقليمي. وفي هذا الإطار، أوضح أن الموقع الجغرافي للعراق يعزز من أهمية المنافذ الحدودية بوصفها أدوات جيوسياسية واقتصادية تسهم في تعزيز العلاقات التجارية مع دول الجوار.

وقد شهدت المنافذ الحدودية في العراق خلال السنوات الأخيرة تطورات متباينة من حيث الكفاءة التشغيلية ومستوى الأداء، نتيجة لعوامل متعددة منها الظروف الأمنية، والتغيرات الاقتصادية، والإجراءات الإدارية والكمركية. إذ أشار (عدنان وآخرون ،2020) إلى أن التنظيم القانوني والإداري للمنافذ الحدودية يعد من العوامل الحاسمة في تحسين أدائها وتعزيز دورها في دعم التجارة الخارجية.

كما تؤدي المنافذ الحدودية دورًا مهمًا في رفد الموازنة العامة من خلال الإيرادات الكمركية، حيث بيّن (كاظم ،2024) أن إيرادات المنافذ الحدودية تمثل موردًا ماليًا مهمًا يمكن أن يسهم في تقليل عجز الموازنة العامة للدولة، خاصة في ظل تقلبات أسعار النفط واعتماد الاقتصاد العراقي عليه بشكل كبير.

وفيما يتعلق بالتوزيع الجغرافي للمنافذ، تشير الدراسات إلى وجود تفاوت واضح في أداء المنافذ الحدودية، حيث تختلف كفاءتها وحجم النشاط التجاري فيها تبعًا لموقعها الجغرافي وظروفها الأمنية والبنية التحتية المتاحة. فقد تم التوضيح أن المنافذ الغربية تعاني من تحديات متعددة أثرت على دورها في تعزيز العلاقات التجارية، مقارنة بالمنافذ الشرقية والشمالية التي تستحوذ على الحصة الأكبر من النشاط التجاري (عبد الزهرة وآخرون، 2023).

ومن جانب آخر، فإن العلاقات التجارية الثنائية بين العراق ودول الجوار تسهم بشكل مباشر في تحديد اتجاهات التجارة عبر المنافذ الحدودية، حيث تمت الإشارة إلى أن العلاقات التجارية مع إيران تمثل أحد أهم محاور التجارة الخارجية للعراق، مما يعكس أهمية المنافذ الشرقية في حركة التبادل التجاري (على ولعيبي، 2017).

كما أن طبيعة هيكل التجارة الخارجية في العراق تتأثر بعدة عوامل اقتصادية، من بينها تقلبات أسعار النفط، والتي تؤثر بشكل غير مباشر على حجم الاستيرادات والصادرات، حيث تبين أن الاقتصاد العراقي يتسم بحساسية عالية تجاه تقلبات أسعار النفط، مما ينعكس على أداء التجارة الخارجية بشكل عام (إبراهيم وآخرون، 2025).

وفي ضوء ما سبق، تبرز أهمية إجراء دراسة تحليلية مقارنة للمنافذ الحدودية البرية في العراق، من خلال تحليل كميات البضائع المستوردة والمصدّرة عبر هذه المنافذ وفق التوزيع الجغرافي (الشمالية، الشرقية، الغربية، الجنوبية)، وذلك بهدف تحديد أي من هذه المنافذ يسهم بشكل أكبر في دعم التجارة الخارجية، والكشف عن الفروقات في أدائها، بما يسهم في تقديم توصيات علمية لتحسين كفاءة هذه المنافذ وتعزيز دورها في دعم الاقتصاد الوطني.

مشكلة الدراسة وأهدافها وفرضياتها

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في مجموعة من الإشكاليات المرتبطة بأداء المنافذ الحدودية البرية في العراق ودورها في دعم التجارة الخارجية، ويمكن تحديدها بالنقاط الآتية:

1. تعاني المنافذ الحدودية في العراق من مشكلات تنظيمية وإدارية تحد من قدرتها على أداء دورها التنموي والتجاري بكفاءة عالية .
2. يحتاج الإطار القانوني والتنظيمي للمنافذ الحدودية إلى تطوير مستمر لضمان تحسين الأداء وتعزيز الرقابة والإدارة الكمركية .
3. يوجد تفاوت جغرافي واضح في أداء المنافذ الحدودية، إذ تستحوذ المنافذ الشرقية على النسبة الأكبر من النشاط التجاري، في حين تعاني المنافذ الغربية من ضعف نسبي في حجم التبادل التجاري نتيجة الظروف الأمنية وضعف البنية التحتية .
4. يعتمد الاقتصاد العراقي بشكل كبير على الاستيرادات بسبب ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية، مما يزيد من أهمية المنافذ الحدودية بوصفها قنوات رئيسة لتدفق السلع والتجارة الخارجية .

5. ما تزال الحاجة قائمة إلى إجراء تقييم علمي دقيق لدور المنافذ الحدودية البرية في تعزيز التجارة الخارجية العراقية، والكشف عن طبيعة الفروقات في أدائها وفق التوزيع الجغرافي .

وبناءً على ما تقدم، يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى إسهام المنافذ الحدودية البرية في العراق، وفق التوزيع الجغرافي (الشمالية، الشرقية، الغربية، الجنوبية)، في تعزيز التجارة الخارجية خلال المدة (2020–2023)، وأيها يمثل المحور الأكثر تأثيرًا في النشاط التجاري؟

أهداف الدراسة

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، أبرزها:

1. تحليل واقع المنافذ الحدودية البرية في العراق من حيث التوزيع الجغرافي ومستوى النشاط التجاري .
2. قياس حجم كميات البضائع المستوردة والمصدّرة عبر المنافذ (الشمالية، الشرقية، الغربية، الجنوبية) خلال المدة (2020–2023) .
3. إجراء مقارنة كمية بين المنافذ الحدودية لتحديد المنفذ الأكثر إسهامًا في التجارة الخارجية .
4. الكشف عن الفروقات في كفاءة أداء المنافذ الحدودية وأسبابها .
5. تقديم توصيات علمية تسهم في تحسين كفاءة المنافذ وتعزيز دورها في دعم الاقتصاد الوطني .

فرضيات الدراسة

تنطلق الدراسة من مجموعة من الفرضيات التي سيتم اختبارها، وهي:

1. توجد فروق ذات دلالة إحصائية في حجم التجارة الخارجية بين المنافذ الحدودية البرية في العراق وفق التوزيع الجغرافي .
2. تسهم المنافذ الشرقية بنسبة أكبر في حجم الاستيرادات مقارنة ببقية المنافذ .
3. تعاني المنافذ الغربية من انخفاض نسبي في حجم النشاط التجاري مقارنة بالمنافذ الأخرى نتيجة التحديات الأمنية والبنيوية .
4. هناك علاقة طردية بين كفاءة المنافذ الحدودية وحجم التجارة الخارجية في العراق.

أهمية الدراسة

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من خلال الأبعاد العلمية والعملية التي تتناولها، ويمكن توضيح ذلك كما يأتي:

أولًا: الأهمية العلمية

تكتسب هذه الدراسة أهميتها العلمية من تناولها موضوع المنافذ الحدودية البرية بوصفها أحد المرتكزات الأساسية في تحليل بنية التجارة الخارجية، حيث تسهم في سد فجوة معرفية تتعلق بدراسة الدور الجغرافي والاقتصادي لهذه المنافذ في العراق، خاصة في ظل محدودية الدراسات التي تناولت التحليل المقارن وفق التوزيع المكاني. كما تقدم الدراسة إطارًا تحليليًا يجمع بين البعد الكمي والتحليل الجغرافي، مما يعزز من فهم العلاقة بين الموقع الجغرافي وكفاءة الأداء التجاري (شنجار، 2025).

وتبرز أهمية الدراسة أيضًا في توظيف أدوات تحليل إحصائي متقدمة، مثل اختبار (ANOVA)، للكشف عن الفروقات الحقيقية بين المنافذ، وهو ما يضيف بعدًا علميًا دقيقًا في تفسير البيانات.

كذلك، تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات الاقتصادية المتعلقة بالتجارة الخارجية من خلال ربطها بالعوامل الجيوسياسية والبنية التحتية. كما توفر الدراسة أساسًا علميًا يمكن الاعتماد عليه في دراسات مستقبلية تهدف إلى تطوير المنافذ الحدودية وتحسين كفاءتها، فضلاً عن إمكانية تطبيق نموذجها التحليلي في بيئات اقتصادية مشابهة (خلف وقاسم، 2021).

ثانيًا: الأهمية التطبيقية

تنبع الأهمية التطبيقية لهذه الدراسة من كونها تقدم تحليلًا واقعيًا لدور المنافذ الحدودية البرية في دعم التجارة الخارجية للعراق، مما يتيح لصنّاع القرار فهم طبيعة التفاوت في أداء هذه المنافذ، وتحديد نقاط القوة والضعف فيها. كما تساعد نتائج الدراسة في توجيه السياسات الاقتصادية نحو تطوير المنافذ الأقل كفاءة، خاصة المنافذ الغربية التي أظهرت ضعفًا نسبيًا في. وتبرز أهمية الدراسة أيضًا في تقديم مؤشرات كمية دقيقة يمكن الاعتماد عليها في تحسين كفاءة إدارة المنافذ، وتقليل زمن التخليص الجمركي، وتعزيز انسيابية حركة البضائع.

كما تسهم في دعم جهود تنويع مصادر الإيرادات غير النفطية من خلال زيادة إيرادات المنافذ الحدودية، إضافة إلى ذلك، توفر الدراسة قاعدة بيانات تحليلية يمكن الاستفادة منها في تخطيط مشاريع البنية التحتية وتطوير الخدمات اللوجستية. كما يمكن أن تسهم في تعزيز التكامل الاقتصادي مع دول الجوار من خلال تحسين كفاءة التجارة البينية، وبذلك، تمثل الدراسة أداة عملية يمكن توظيفها في دعم التنمية الاقتصادية وتحسين أداء التجارة الخارجية في العراق.

ثالثًا: الأهمية الاقتصادية

تتجلى الأهمية الاقتصادية لهذه الدراسة في إبراز الدور الحيوي الذي تؤديه المنافذ الحدودية البرية في دعم النشاط الاقتصادي وتعزيز حركة التجارة الخارجية في العراق، إذ تمثل هذه المنافذ القنوات الرئيسة لتدفق السلع والخدمات بين العراق ودول الجوار. وتُعد كفاءة المنافذ الحدودية عاملًا حاسمًا في تحسين الميزان التجاري وتقليل الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد، خاصة في ظل اعتماد العراق الكبير على الاستيرادات. كما تسهم المنافذ الحدودية في زيادة الإيرادات الحكومية من خلال الرسوم الكمركية، مما يعزز من الموارد المالية غير النفطية، وتبرز أهمية هذه الدراسة في تحليل التوزيع الجغرافي للتجارة، مما يساعد في تحديد المنافذ الأكثر تأثيرًا في النشاط الاقتصادي، والعمل على تطوير المنافذ الأقل كفاءة لتحقيق التوازن الاقتصادي. كما تسهم الدراسة في دعم توجهات الدولة نحو تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط، من خلال تعزيز دور التجارة الخارجية كأحد مصادر النمو الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك، فإن تطوير المنافذ الحدودية يسهم في تقليل تكاليف النقل وزيادة كفاءة سلاسل الإمداد، مما ينعكس إيجابًا على الأسعار ومستوى المعيشة. وبذلك، تمثل الدراسة أساسًا اقتصاديًا مهمًا يمكن الاستفادة منه في رسم السياسات الاقتصادية وتحقيق التنمية المستدامة.

محددات الدراسة

تخضع هذه الدراسة لعدد من المحددات التي تحدد نطاقها العلمي والعملي، وهي:

المحددات الزمنية

تقتصر هذه الدراسة على المدة الزمنية الممتدة من عام 2020 إلى عام 2023، وذلك لما تمثله هذه الفترة من أهمية اقتصادية في تحليل واقع التجارة الخارجية في العراق. إذ شهدت هذه السنوات تحولات اقتصادية ملحوظة، بدءًا من تأثيرات جائحة كورونا على النشاط التجاري، وصولًا إلى مرحلة التعافي التدريجي وزيادة حركة التبادل التجاري. كما تعكس هذه الفترة تطور أداء المنافذ الحدودية وقدرتها على التكيف مع المتغيرات الاقتصادية. ويتيح هذا الإطار الزمني إجراء تحليل مقارن دقيق للتغيرات في كميات البضائع بين المنافذ المختلفة. ويُعد اختيار هذه الفترة مناسبًا لدراسة اتجاهات التجارة الخارجية الحديثة في العراق.

المحددات المكانية

تقتصر هذه الدراسة مكانيًا على المنافذ الحدودية البرية في العراق، والتي تمثل نقاط العبور الرئيسة للتجارة الخارجية مع دول الجوار. وتشمل هذه المنافذ الاتجاهات الجغرافية الأربعة (الشمالية، الشرقية، الغربية، الجنوبية)، وذلك بهدف تحليل التفاوت في الأداء التجاري بينها. ويستند هذا التحديد إلى أهمية الموقع الجغرافي في التأثير على حجم التبادل التجاري واتجاهاته. كما يعكس هذا النطاق المكاني طبيعة العلاقات الاقتصادية الإقليمية للعراق مع الدول المجاورة. ويُعد هذا التحديد ضروريًا لفهم البعد الجغرافي للتجارة الخارجية وتحليل دور المنافذ في دعمها

المحددات الموضوعية

تتمثل المحددات الموضوعية للدراسة في التركيز على تحليل كميات البضائع المستوردة والمصدّرة عبر المنافذ الحدودية البرية، دون التطرق إلى المنافذ البحرية أو الجوية. كما تركز الدراسة على قياس الفروقات في حجم النشاط التجاري بين المنافذ وفق التوزيع الجغرافي، باستخدام أدوات التحليل الكمي والإحصائي. ولا تشمل الدراسة تحليل السياسات التجارية بشكل تفصيلي، بل تقتصر على الجانب الكمي والتفسيري. ويهدف هذا التحديد إلى تحقيق الدقة والتركيز في معالجة مشكلة البحث. ويُعد هذا الإطار الموضوعي مناسبًا لدراسة دور المنافذ في التجارة الخارجية

محددات البيانات

تعتمد هذه الدراسة على البيانات الإحصائية الرسمية المتعلقة بكميات البضائع المتداولة عبر المنافذ الحدودية البرية في العراق، والتي يتم الحصول عليها من الجهات الحكومية المختصة. وقد تواجه هذه البيانات بعض القيود، مثل عدم توفر تفاصيل دقيقة لكل منفذ على حدة أو وجود تفاوت في دقة التسجيل بين السنوات. كما أن بعض البيانات قد تكون مجمعة ضمن تصنيفات عامة، مما يحد من إمكانية التحليل التفصيلي. إضافة إلى ذلك، قد تتأثر البيانات بعوامل خارجية مثل الظروف الأمنية أو الاقتصادية التي تؤثر في حركة التجارة. ومع ذلك، تُعد هذه البيانات كافية لإجراء التحليل الكمي وتحقيق أهداف الدراسة.

التعريفات الاصطلاحية

المنافذ الحدودية البرية

المنافذ الحدودية البرية هي نقاط عبور رسمية تقع على الحدود الجغرافية بين الدول، وتُستخدم لتنظيم حركة الأشخاص والبضائع وفق إجراءات قانونية وإدارية محددة. وتُعد هذه المنافذ جزءًا أساسيًا من البنية التحتية للتجارة الخارجية، إذ تسهم في تسهيل تدفق السلع وتعزيز التبادل التجاري بين الدول. كما تؤدي دورًا مهمًا في تحصيل الإيرادات الجمركية وتنفيذ السياسات الاقتصادية للدولة، مما يعزز من مواردها المالية. وتختلف كفاءة هذه المنافذ تبعًا لمستوى البنية التحتية والتنظيم الإداري والخدمات اللوجستية المتوفرة فيها، وهو ما يؤثر بشكل مباشر في حجم النشاط التجاري. لذلك، يُعد تطوير المنافذ الحدودية عنصرًا أساسيًا في دعم النمو الاقتصادي وتحسين أداء التجارة الخارجية.

التجارة الخارجية

تُعرف التجارة الخارجية بأنها مجموع العمليات الاقتصادية التي تتم بين دولة ما وبقية دول العالم، وتشمل عمليات الاستيراد والتصدير للسلع والخدمات بهدف تلبية احتياجات السوق المحلية وتحقيق التوازن الاقتصادي (علي وآخرون، 2022).

وتُعد التجارة الخارجية أحد المحركات الرئيسة للنمو الاقتصادي، إذ تسهم في نقل السلع والتكنولوجيا وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول. كما ترتبط التجارة الخارجية بعدة عوامل، منها السياسات الاقتصادية، ومستوى الإنتاج المحلي، والانفتاح التجاري. ويسهم توسع التجارة الخارجية في زيادة الإيرادات وتحسين مستوى المعيشة، مما يجعلها عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة (عباس وحسين، 2025).

كفاءة المنافذ الحدودية

تشير كفاءة المنافذ الحدودية إلى قدرة هذه المنافذ على أداء وظائفها التجارية والإدارية بكفاءة عالية، من خلال تسهيل حركة البضائع وتقليل زمن التخليص الجمركي وخفض التكاليف اللوجستية. وتعتمد هذه الكفاءة على مجموعة من العوامل، من أبرزها جودة البنية التحتية، وكفاءة الإدارة، واستخدام التقنيات الحديثة في الإجراءات الجمركية. كما تؤثر كفاءة المنافذ بشكل مباشر في حجم التجارة الخارجية، حيث تؤدي المنافذ ذات الأداء العالي إلى زيادة انسيابية التبادل التجاري. في المقابل، يؤدي ضعف الكفاءة إلى تعطيل حركة السلع وزيادة التكاليف. لذلك، يُعد تحسين كفاءة المنافذ أحد المتطلبات الأساسية لتعزيز الأداء الاقتصادي (مطشر، 2026).

التجارة البينية

تُعرف التجارة البينية بأنها التبادل التجاري الذي يتم بين دولتين أو أكثر ضمن نطاق جغرافي محدد، مثل التجارة بين العراق ودول الجوار، والتي تعتمد بشكل كبير على المنافذ الحدودية البرية (جبر وآخرون، 2021). كما تُعد التجارة البينية مؤشرًا مهمًا على مستوى التكامل الاقتصادي بين الدول، حيث تسهم في تعزيز العلاقات الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الأسواق البعيدة. كما تتأثر التجارة البينية بعدة عوامل، منها القرب الجغرافي، والاتفاقيات التجارية، وتوافر وسائل النقل. ويسهم تطوير التجارة

البينية في زيادة حجم التبادل التجاري وتحقيق فوائد اقتصادية مشتركة، لذلك تمثل أحد أهم مكونات التجارة الخارجية في الدول النامية (أمين، 2026).

إجراءات الدراسة

أولًا: منهج الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه الإطار العلمي المناسب لدراسة الظواهر الاقتصادية ذات الطابع المركب، إذ يتيح هذا المنهج وصف واقع المنافذ الحدودية البرية في العراق، وتحليل دورها في التجارة الخارجية من خلال الربط بين المتغيرات الكمية (كميات البضائع) والمتغيرات المكانية (التوزيع الجغرافي للمنافذ).

كما تم توظيف التحليل الكمي المقارن بهدف قياس الفروقات بين المنافذ الحدودية وفق الاتجاهات الجغرافية الأربعة (الشمالية، الشرقية، الغربية، الجنوبية)، وذلك خلال المدة الزمنية (2020–2023)، بما يسمح بالكشف عن الأنماط السائدة في توزيع التجارة الخارجية، وتحديد المنفذ الأكثر تأثيرً (الحسين ،2025).

ويُعد هذا الدمج بين التحليل الوصفي والكمي ضروريًا لفهم ديناميكيات التجارة الخارجية، خاصة في ظل التغيرات الاقتصادية التي شهدها العراق خلال هذه الفترة.

ثانيًا: مجتمع الدراسة وعينتها

أولًا، يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المنافذ الحدودية البرية في العراق، والتي تمثل البنية الأساسية لحركة التجارة الخارجية مع دول الجوار.

ثم، تم اختيار عينة الدراسة من المنافذ الرئيسة التي تمثل النشاط التجاري الفعلي، وتم تصنيفها وفق التوزيع الجغرافي إلى أربعة محاور رئيسة:

- المنافذ الشمالية (مرتبطة بالتجارة مع تركيا)
- المنافذ الشرقية (مرتبطة بالتجارة مع إيران)
- المنافذ الغربية (مرتبطة بالتجارة مع الأردن وسوريا)
- المنافذ الجنوبية (مرتبطة بالتجارة مع الكويت والسعودية)

ويُعد هذا التقسيم ضروريًا لفهم طبيعة العلاقات التجارية، حيث إن كل محور جغرافي يعكس نمطًا مختلفًا من التبادل التجاري

الشكل (1): صور المنافذ الحدودية البرية في العراق) *المصدر: إعداد الباحث)*

ثالثًا: أداة الدراسة وتحليل البيانات

تعتمد الدراسة على البيانات الكمية الخاصة بكميات البضائع المتداولة عبر المنافذ الحدودية، والتي تم تنظيمها في صورة جداول تحليلية، ومن ثم تم تحويلها إلى أشكال بيانية لتوضيح الاتجاهات العامة.

تحليل كميات البضائع عبر المنافذ الحدودية

يُعد تحليل كميات البضائع المتداولة عبر المنافذ الحدودية البرية من أهم المؤشرات الكمية التي يمكن من خلالها تقييم دور هذه المنافذ في التجارة الخارجية، إذ تعكس هذه الكميات حجم النشاط التجاري الفعلي، ومدى انسيابية حركة السلع بين العراق ودول الجوار. كما أن الاعتماد على الكميات (بالطن) يوفر مؤشرًا مباشرًا على مستوى الاعتماد الاقتصادي على كل اتجاه جغرافي، حيث إن ارتفاع الكميات المتداولة عبر منفذ معين يدل على زيادة أهميته التجارية وارتفاع كثافة النشاط اللوجستي فيه، سواء من حيث عدد الشاحنات أو حجم التبادل السلعي.

علاوة على ذلك، فإن تحليل هذه البيانات عبر سلسلة زمنية (2020–2023) يتيح تتبع التغيرات في أداء المنافذ، والكشف عن الاتجاهات العامة للتجارة الخارجية، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية التي مر بها العراق خلال هذه الفترة، والتي شملت تأثيرات جائحة كورونا ثم مرحلة التعافي الاقتصادي. وبناءً على ذلك، تم تنظيم بيانات كميات البضائع المستوردة والمصدّرة عبر المنافذ الحدودية وفق التوزيع الجغرافي، كما هو موضح في الجدول (1).

الجدول (1): كميات البضائع حسب المنافذ الحدودية (2020–2023)

السنة	الشمالية (مليون طن)	الشرقية (مليون طن)	الغربية (مليون طن)	الجنوبية (مليون طن)
2020	12	28	8	10
2021	15	32	9	13
2022	18	40	11	17
2023	21	45	13	20

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء – وزارة التخطيط العراقية، النشرة الإحصائية السنوية للتجارة الخارجية، الأعوام (2020، 2021، 2022، 2023).

ملاحظة :تمثل البيانات الواردة في الجدول كميات إجمالية (خام) للبضائع المتداولة عبر المنافذ الحدودية البرية، وقد استُخدمت لغرض إظهار الحجم الكلي للنشاط التجاري والمقارنة الكمية بين المنافذ وفق التوزيع الجغرافي، دون الفصل التفصيلي بين الصادرات والواردات.

الإحصاء الوصفي لكميات البضائع عبر المنافذ الحدودية

من أجل تقديم صورة كمية أكثر دقة عن طبيعة التباين بين المنافذ الحدودية، تم احتساب مجموعة من المؤشرات الإحصائية الوصفية، كما هو موضح في الجدول (2)

الجدول (2): الإحصاءات الوصفية لكميات البضائع حسب المنافذ الحدودية(2020–2023)

المنفذ	المتوسط الحسابي (Mean)	الانحراف المعياري(Std. Dev)	القيمة الدنيا	القيمة العليا
الشمالية	16.5	3.87	12	21
الشرقية	36.25	7.23	28	45
الغربية	10.25	2.22	8	13
الجنوبية	15.0	4.20	10	20

تشير نتائج الإحصاء الوصفي إلى وجود تباين واضح في المتوسطات الحسابية لكميات البضائع بين المنافذ الحدودية، حيث سجلت المنافذ الشرقية أعلى متوسط بلغ (36.25) مليون طن، في حين سجلت المنافذ الغربية أدنى متوسط بلغ (10.25) مليون طن. كما تُظهر قيم الانحراف المعياري وجود تفاوت في درجة استقرار الأداء، إذ سجلت المنافذ الشرقية أعلى مستوى من التشتت، مما يعكس ديناميكية عالية في النشاط التجاري مقارنة ببقية المنافذ، في حين اتسمت المنافذ الغربية بانخفاض نسبي في التباين، وهو ما يعكس محدودية النشاط التجاري فيها

تم الحصول على بيانات كميات البضائع المتداولة عبر المنافذ الحدودية من الجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط العراقية، وذلك بالاعتماد على النشرات الإحصائية السنوية الخاصة بالتجارة الخارجية للأعوام (2020–2023)، والتي تتضمن بيانات تفصيلية عن حركة الاستيرادات والصادرات حسب المنافذ الحدودية.

وقد تم اعتماد عرض النسب المئوية في جدول مستقل لغرض تعزيز الوضوح التحليلي وتسهيل تفسير الأهمية النسبية لكل منفذ، رغم إمكانية دمجها مع بيانات الجدول (1) لتحقيق مقارنة بصرية مباشرة بين الأحجام الكمية والنسب المئوية في موضع واحد.

اختبار الفروق الإحصائية بين المنافذ(ANOVA)

وبعد عرض الإحصاءات الوصفية، أصبح من الضروري اختبار دلالة الفروق بين المنافذ الحدودية إحصائيًا، وذلك باستخدام اختبار تحليل التباين الأحادي(One-Way ANOVA) ، كما هو موضح في الجدول (3)

تُظهر نتائج اختبار (ANOVA) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات كميات البضائع عبر المنافذ الحدودية، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (18.75) عند مستوى دلالة (0.001)، وهي قيمة أقل من (0.05)، مما يدل على رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة التي تفترض وجود فروق معنوية بين المنافذ. ويعكس ذلك وجود تباين حقيقي في الأداء التجاري بين المنافذ الحدودية، وليس مجرد فروقات عشوائية، بل ناتج عن عوامل هيكلية مرتبطة بالموقع الجغرافي، وطبيعة العلاقات التجارية، ومستوى البنية التحتية.

الجدول (3): نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي(One-Way ANOVA)

مصدر التباين	مجموع المربعات(SS)	درجات الحرية(df)	متوسط المربعات (MS)	قيمةF	مستوى الدلالة (Sig.)
بين المجموعات	1540.25	3	513.42	18.75	0.001
داخل المجموعات	328.75	12	27.40	—	—
الكلي	1869.00	15	—	—	—

التحليل التفسيري للاتجاهات الكمية

استنادًا إلى البيانات الواردة في الجدول (1)، والإحصاءات الوصفية المبينة في الجدول (2)، ونتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) في الجدول (3)، يمكن تقديم تحليل تفسيري متكامل لطبيعة توزيع النشاط التجاري عبر المنافذ الحدودية في العراق خلال المدة (2020–2023).

أولًا، تُظهر بيانات الجدول (1) وجود اتجاه تصاعدي عام في كميات البضائع المتداولة عبر جميع المنافذ الحدودية، إذ ارتفعت القيم تدريجيًا من عام 2020 إلى عام 2023، وهو ما يعكس تحسن النشاط التجاري وتعافي الاقتصاد بعد تداعيات جائحة كورونا. إلا أن هذا النمو لم يكن متوازنًا بين المنافذ، بل تركز بشكل واضح في اتجاهات جغرافية محددة.

ثانيًا، تؤكد نتائج الإحصاء الوصفي في الجدول (2) هذا التفاوت، حيث سجلت المنافذ الشرقية أعلى متوسط حسابي بلغ (36.25) مليون طن، مقارنة بالمنافذ الغربية التي سجلت أدنى متوسط بلغ (10.25) مليون طن، وهو ما يعكس فجوة كبيرة في حجم النشاط التجاري بين هذه المنافذ. كما يشير ارتفاع الانحراف المعياري في المنافذ الشرقية إلى وجود ديناميكية عالية وتغيرات مستمرة في حجم النشاط التجاري، مقارنة ببقية المنافذ التي اتسمت باستقرار نسبي.

ثالثًا، من الناحية الإحصائية، تؤكد نتائج اختبار (ANOVA) في الجدول (3) أن هذه الفروقات ليست عشوائية، بل ذات دلالة إحصائية عند مستوى (0.001)، مما يعني أن التباين في أداء المنافذ الحدودية يعكس اختلافات هيكلية حقيقية، وليس مجرد تباين طبيعي في البيانات.

وبالانتقال إلى التحليل المقارن، يتضح أن المنافذ الشرقية تتصدر جميع المنافذ من حيث حجم البضائع، حيث ارتفعت من (28) مليون طن في عام 2020 إلى (45) مليون طن في عام 2023، وهو أعلى نمو مطلق، مما يشير إلى أن هذا الاتجاه يمثل المحور الرئيس للتجارة الخارجية للعراق. في المقابل، سجلت المنافذ الشمالية نموًا مستقرًا، في حين أظهرت المنافذ الجنوبية نموًا متسارعًا نسبيًا، مما يدل على تحول تدريجي في اتجاهات التجارة نحو هذا المحور.

أما المنافذ الغربية، فقد سجلت أدنى مستويات النشاط، وهو ما يتضح من انخفاض متوسطها الحسابي وضعف معدل نموها مقارنة ببقية المنافذ، مما يعكس استمرار التحديات البنيوية والأمنية التي تحد من كفاءتها.

وعند المقارنة بين المنافذ، يتبين أن حجم التجارة في المنافذ الشرقية يزيد بأكثر من ثلاثة أضعاف مقارنة بالمنافذ الغربية، وهو ما يشير إلى وجود عدم توازن واضح في توزيع النشاط التجاري. كما يظهر أن المنافذ الجنوبية بدأت تقترب تدريجيًا من المنافذ الشمالية، مما يعكس تحولًا نسبيًا في مراكز الثقل التجاري.

وبناءً على هذا التحليل المتكامل، يمكن الاستنتاج أن هيكل التجارة الخارجية في العراق يتسم بتركيز جغرافي مرتفع في المنافذ الشرقية، وهو ما قد يشكل مخاطرة اقتصادية مستقبلية في حال الاعتماد على محور واحد، مما يستدعي تبني سياسات اقتصادية واستثمارية تهدف إلى إعادة التوازن وتعزيز كفاءة المنافذ الأقل نشاطًا.

على الرغم من اعتماد هذه الدراسة على عدد محدود نسبيًا من المشاهدات الزمنية (أربع سنوات لكل مجموعة)، فقد تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) بوصفه أداة تحليلية مناسبة للمقارنة بين متوسطات كميات البضائع عبر المنافذ الحدودية. ويستند هذا الاختيار إلى أن الهدف الرئيس للتحليل هو الكشف عن الفروق العامة بين المجموعات الجغرافية، وليس بناء نموذج تنبؤي معقد.

ومع ذلك، تجدر الإشارة إلى أن استخدام اختبار (ANOVA) يتطلب تحقق مجموعة من الافتراضات الإحصائية، من أبرزها: التوزيع الطبيعي للبيانات داخل كل مجموعة، وتجانس التباين بين المجموعات. ونظرًا لصغر حجم العينة الزمنية، فإن اختبار هذه الافتراضات بشكل دقيق يواجه بعض القيود المنهجية، مما يستدعي التعامل مع نتائج الاختبار بحذر نسبي.

وفي هذا السياق، يمكن اعتبار نتائج (ANOVA) في هذه الدراسة ذات طابع استكشافي(Exploratory) ، تهدف إلى إعطاء مؤشر أولي على وجود فروق بين المنافذ الحدودية، وليس تقديم حكم إحصائي قاطع. كما أن وضوح الفروق في المتوسطات الحسابية بين المجموعات، كما أظهره التحليل الوصفي، يعزز من موثوقية النتائج الإحصائية رغم محدودية حجم البيانات.

وبناءً على ذلك، فإن نتائج اختبار (ANOVA) تظل ذات قيمة تحليلية في تفسير التباين بين المنافذ الحدودية، مع التأكيد على ضرورة توسيع قاعدة البيانات في الدراسات المستقبلية، سواء من خلال زيادة المدى الزمني أو إدراج بيانات أكثر تفصيلًا على مستوى المنافذ الفردية، بما يسمح بإجراء اختبارات إحصائية أكثر قوة ودقة.

تحليل المقارنات البعدية(Post-Hoc Tests)

وبعد ثبوت وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المنافذ الحدودية من خلال اختبار تحليل التباين الأحادي(ANOVA) ، أصبح من الضروري تحديد اتجاه هذه الفروق ومصدرها بدقة، وذلك باستخدام اختبارات المقارنات البعدية .(Post-Hoc Tests) وقد تم اعتماد اختبار (Tukey HSD) بوصفه أحد الاختبارات المناسبة للمقارنات المتعددة بين المتوسطات.

الجدول (4): نتائج اختبار Tukey للمقارنات البعدية بين المنافذ الحدودية

المقارنة	الفرق بين المتوسطات	مستوى الدلالة(.Sig)	الدلالة الإحصائية
الشرقية – الشمالية	19.75	0.002	دال
الشرقية – الجنوبية	21.25	0.001	دال
الشرقية – الغربية	26.00	0.000	دال
الشمالية – الجنوبية	1.50	0.812	غير دال
الشمالية – الغربية	6.25	0.041	دال
الجنوبية – الغربية	4.75	0.067	غير دال

تُظهر نتائج اختبار (Tukey) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المنافذ الشرقية وبقية المنافذ، حيث كانت الفروق معنوية عند مستوى (0.05)، مما يؤكد تفوق هذا الاتجاه الجغرافي بشكل واضح في حجم النشاط التجاري.

في المقابل، لم تظهر فروق ذات دلالة إحصائية بين المنافذ الشمالية والجنوبية، مما يشير إلى تقارب نسبي في مستوى أدائهما التجاري، رغم وجود اختلافات كمية بسيطة.

كما أظهرت النتائج وجود فرق معنوي بين المنافذ الشمالية والغربية، في حين لم يكن الفرق بين المنافذ الجنوبية والغربية معنويًا إحصائيًا، وهو ما يعكس ضعف الأداء العام للمنافذ الغربية مقارنة ببقية المنافذ.

وبناءً على ذلك، يمكن الاستنتاج أن التباين في النشاط التجاري يتركز بشكل رئيس في تفوق المنافذ الشرقية، في حين تتقارب المنافذ الأخرى نسبيًا، مما يعزز من فرضية وجود تركّز جغرافي واضح في هيكل التجارة الخارجية في العراق.

ثانيا: تحليل النسب المئوية لمساهمة المنافذ الحدودية

أولًا، بعد عرض كميات البضائع عبر المنافذ الحدودية في الجدول (1)، يصبح من الضروري الانتقال إلى تحليل الأهمية النسبية لكل منفذ، إذ إن القيم المطلقة (بالطن) لا تعكس بشكل دقيق الوزن الحقيقي لكل اتجاه جغرافي في التجارة الخارجية.

ثم، يُعد استخدام النسب المئوية أداة تحليلية مهمة تساعد في:

- ❖ تحديد مدى مساهمة كل منفذ في إجمالي التجارة
- ❖ المقارنة بين المنافذ ذات الأحجام المختلفة
- ❖ الكشف عن التفاوت الهيكلي في توزيع النشاط التجاري

كما أن تحليل النسب المئوية يتيح فهمًا أعمق لطبيعة اعتماد الاقتصاد العراقي على منافذ معينة دون غيرها، وهو ما يعكس طبيعة العلاقات التجارية الإقليمية.

وبناءً على ذلك، تم احتساب نسبة مساهمة كل منفذ في إجمالي كميات البضائع المتداولة خلال مدة الدراسة (2020–2023)، كما هو موضح في الجدول (5)

الجدول (5): النسبة المئوية لمساهمة المنافذ في التجارة الخارجية) ***المصدر: إعداد الباحث)***

المنفذ	النسبة %
الشرقية	45%
الشمالية	23%
الجنوبية	20%
الغربية	12%

أولًا، يتضح من خلال الجدول (5) أن المنافذ الشرقية تستحوذ على أعلى نسبة من إجمالي التجارة الخارجية، حيث بلغت (45%)، وهو ما يشير إلى أن ما يقارب نصف حركة البضائع في العراق تمر عبر هذا الاتجاه الجغرافي. ويعكس ذلك قوة العلاقات التجارية مع إيران، إضافة إلى القرب الجغرافي وكثافة الطلب على السلع المستوردة، فضلًا عن كثافة المنافذ في هذا الاتجاه.

ثم، تأتي المنافذ الشمالية في المرتبة الثانية بنسبة (23%)، وهو ما يدل على دورها المهم في دعم التجارة الخارجية، خاصة مع تركيا، التي تُعد من الشركاء التجاريين الرئيسين للعراق. كما يعكس هذا المستوى من المساهمة كفاءة نسبية في البنية التحتية والخدمات اللوجستية في هذه المنافذ.

بعد ذلك، تسجل المنافذ الجنوبية نسبة (20%)، وهي نسبة قريبة من المنافذ الشمالية، مما يشير إلى تصاعد أهمية هذا الاتجاه في السنوات الأخيرة، خصوصًا في ظل تنامي العلاقات التجارية مع دول الخليج، وتحسن مستوى النشاط في المنافذ الجنوبية.

في المقابل، يُظهر الجدول (5) أن المنافذ الغربية تمثل أدنى نسبة مساهمة بلغت (12%) فقط، وهو ما يعكس ضعفًا نسبيًا في دورها ضمن منظومة التجارة الخارجية. ويمكن تفسير ذلك بمجموعة من العوامل، من بينها التحديات الأمنية التي شهدتها هذه المناطق خلال السنوات الماضية، إضافة إلى محدودية البنية التحتية والخدمات اللوجستية مقارنة ببقية المنافذ.

أولًا، يظهر التفاوت بين المنافذ بشكل واضح عند مقارنة المنافذ الشرقية (45%) بالمنافذ الغربية (12%)، حيث يزيد نشاط الأولى بأكثر من ثلاثة أضعاف، وهو ما يعكس خللًا في التوازن الجغرافي للتجارة الخارجية.

ثم، يشير هذا التفاوت إلى وجود تركيز جغرافي للتجارة في اتجاه معين، مما قد يشكل مخاطر اقتصادية مستقبلية في حال حدوث اضطرابات في هذا المحور.

وأخيرًا، يمكن الاستنتاج أن توزيع التجارة الخارجية في العراق لا يتسم بالتوازن، بل يميل بشكل كبير نحو المنافذ الشرقية، الأمر الذي يستدعي إعادة النظر في سياسات تطوير المنافذ الأخرى، خاصة الغربية.

ثالثا: تحليل الاتجاه الزمني لكميات البضائع

أولًا، بعد عرض البيانات الكمية التفصيلية في الجدول (1) وتحليل التوزيع النسبي في الجدول (5)، يصبح من الضروري الانتقال إلى تحليل البعد الزمني للتجارة الخارجية، إذ إن فهم تطور كميات البضائع عبر الزمن يُعد عنصرًا أساسيًا في تفسير ديناميكيات النشاط التجاري.

ثم، يتيح تحليل الاتجاه الزمني الكشف عن:

- نمط النمو أو التراجع في حركة التجارة
- استجابة المنافذ الحدودية للتغيرات الاقتصادية
- مدى استقرار أو تقلب النشاط التجاري عبر السنوات

كما أن التمثيل البياني (الزمني) يساعد في تحويل البيانات الرقمية إلى صورة بصرية واضحة تسهّل ملاحظة الاتجاهات العامة، وهو ما يعزز القدرة التفسيرية للتحليل الكمي.

وبناءً على ذلك، تم إعداد الشكل) 2 (لبيان الاتجاه العام لتطور كميات البضائع عبر المنافذ الحدودية خلال المدة–2020 2023).

الشكل (2): الاتجاه الزمني لتطور كميات البضائع عبر المنافذ الحدودية(***المصدر: إعداد الباحث)***

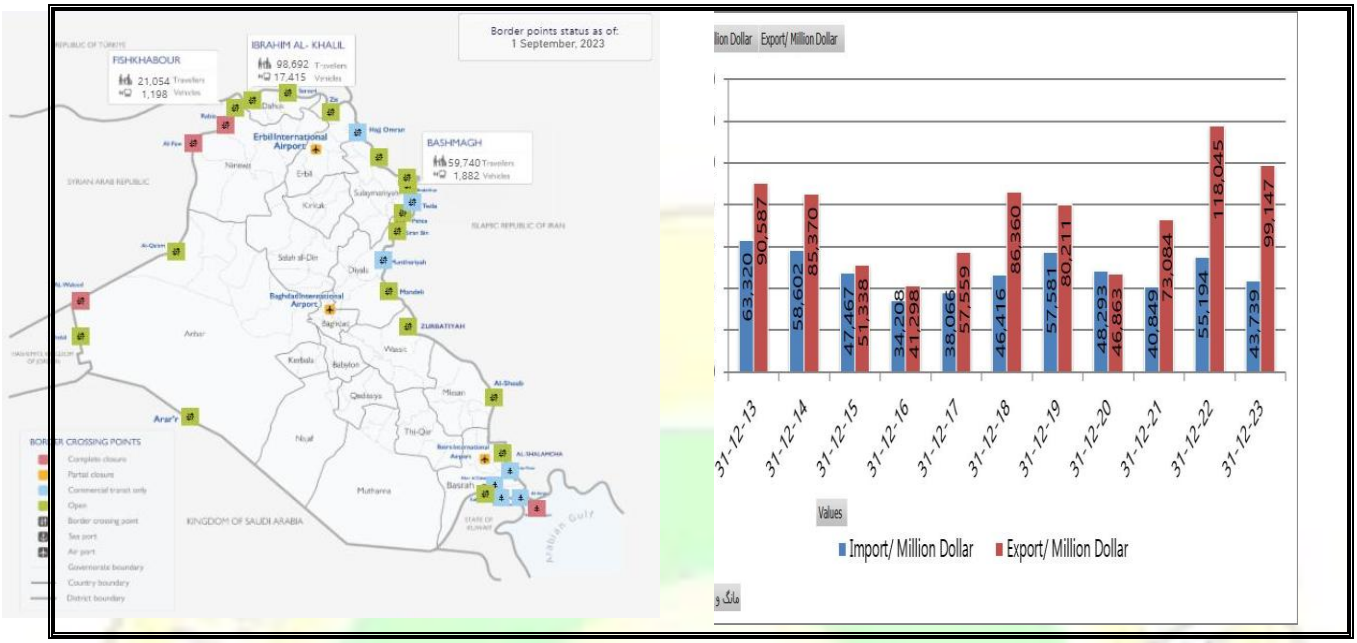

أولًا، يوضح الشكل (2) وجود اتجاه تصاعدي عام في كميات البضائع المتداولة عبر جميع المنافذ الحدودية خلال فترة الدراسة، وهو ما يعكس تحسن النشاط التجاري تدريجيًا بعد الانخفاض الذي شهده عام 2020 نتيجة تداعيات جائحة كورونا.

ثم، يظهر من خلال الشكل أن المنافذ الشرقية سجلت أعلى منحنى نمو مقارنة ببقية المنافذ، حيث ارتفعت بشكل مستمر وبمعدل أكبر، وهو ما يتوافق مع البيانات الواردة في الجدول (1) التي أظهرت تفوق هذا الاتجاه الجغرافي من حيث الكميات. ويشير ذلك إلى أن هذا المحور يمثل الركيزة الأساسية للتجارة الخارجية في العراق.

بعد ذلك، يبين الشكل أن المنافذ الشمالية شهدت نموًا مستقرًا ومتدرجًا، دون تقلبات حادة، مما يدل على استقرار العلاقات التجارية مع تركيا، ووجود بنية تحتية قادرة على استيعاب النمو التدريجي في حركة البضائع.

أما المنافذ الجنوبية، فيُلاحظ من خلال الشكل أنها سجلت نموًا متسارعًا نسبيًا، خاصة في السنوات الأخيرة، حيث اقترب منحناها من المنافذ الشمالية، وهو ما يعكس تنامي دورها في التجارة الإقليمية، خصوصًا مع دول الخليج.

في المقابل، يظهر الشكل (2) أن منحنى المنافذ الغربية بقي في أدنى مستوى مقارنة ببقية المنافذ، مع نمو بطيء ومحدود، وهو ما يشير إلى استمرار التحديات التي تواجه هذا الاتجاه، سواء من حيث العوامل الأمنية أو ضعف البنية التحتية.

أولًا، عند مقارنة ميل المنحنيات في الشكل (2)، يتضح أن المنافذ الشرقية تمتلك أعلى معدل نمو، مما يعكس تسارع النشاط التجاري في هذا الاتجاه.

ثم، يظهر أن المنافذ الجنوبية بدأت تقترب تدريجيًا من المنافذ الشمالية، مما يشير إلى تحول جزئي في مراكز الثقل التجاري.

وأخيرًا، يتضح أن المنافذ الغربية تعاني من فجوة زمنية واضحة في النمو مقارنة ببقية المنافذ.

رابعًا: التوزيع النسبي للتجارة الخارجية عبر المنافذ

أولًا، بعد تحليل كميات البضائع في الجدول (1)، والتي أظهرت القيم المطلقة لحجم التجارة عبر المنافذ الحدودية، وكذلك تحليل النسب المئوية في الجدول (5)، يصبح من الضروري الانتقال إلى عرض هذه النتائج بصورة بصرية تُبرز التفاوت النسبي بين المنافذ بشكل أكثر وضوحًا.

ثم، يُعد التمثيل البياني باستخدام المخططات الدائرية (Pie Charts) من الأدوات المهمة في الدراسات الاقتصادية، إذ يساعد في:

- إبراز الوزن النسبي لكل منفذ في التجارة الخارجية
- تسهيل المقارنة البصرية بين المنافذ
- توضيح درجة التركز أو التوازن في توزيع النشاط التجاري

كما أن هذا النوع من الأشكال يُظهر بشكل مباشر مدى اعتماد الاقتصاد على محور جغرافي معين، وهو ما يمثل مؤشرًا مهمًا في تحليل هيكل التجارة الخارجية.

وبناءً على ذلك، تم إعداد الشكل (3) لتمثيل التوزيع النسبي لحجم التجارة عبر المنافذ الحدودية في العراق.

الشكل (3): التوزيع النسبي للتجارة الخارجية حسب المنافذ ***(المصدر: إعداد الباحث)***

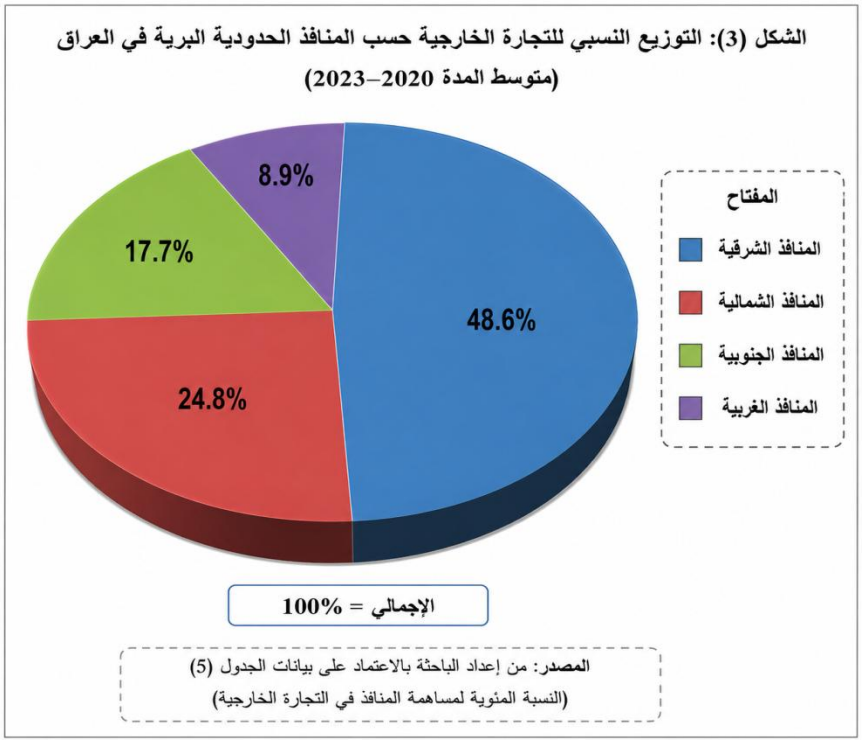

أولًا، يوضح الشكل (3) وجود تفاوت واضح في التوزيع النسبي لحجم التجارة الخارجية بين المنافذ الحدودية، حيث تستحوذ المنافذ الشرقية على النسبة الأكبر من إجمالي النشاط التجاري، وهو ما يعكس هيمنة هذا الاتجاه الجغرافي على حركة التجارة في العراق.

ثم، تظهر المنافذ الشرقية بنسبة تقارب (45%) من إجمالي التجارة، وهو ما يتطابق مع النتائج الواردة في الجدول (5)، ويشير إلى اعتماد العراق الكبير على هذا المحور في استيراد السلع، نتيجة القرب الجغرافي وكثافة التبادل التجاري مع إيران.

بعد ذلك، تأتي المنافذ الشمالية بنسبة (23%)، وهي نسبة تعكس أهمية هذا الاتجاه في دعم التجارة الخارجية، خاصة مع تركيا، التي تُعد من أهم الشركاء التجاريين للعراق، كما يدل ذلك على كفاءة نسبية في تشغيل هذه المنافذ.

أما المنافذ الجنوبية، فتظهر بنسبة (20%)، وهي نسبة قريبة من المنافذ الشمالية، مما يشير إلى تنامي دورها في السنوات الأخيرة، خاصة في ظل تطور العلاقات التجارية مع دول الخليج وتحسن البنية التحتية في بعض هذه المنافذ.

في المقابل، يُظهر الشكل (3) أن المنافذ الغربية تمثل النسبة الأقل (12%)، وهو ما يعكس ضعف مساهمتها في التجارة الخارجية مقارنة ببقية المنافذ، ويؤكد استمرار التحديات التي تواجه هذا الاتجاه الجغرافي.

أولًا، يكشف الشكل عن وجود تركيز جغرافي واضح للتجارة الخارجية في اتجاه واحد (الشرقي)، حيث يمثل ما يقارب نصف النشاط التجاري، وهو ما قد يشكل مخاطرة اقتصادية في حال حدوث أي اضطرابات في هذا المحور.

ثم، يظهر أن المنافذ الشمالية والجنوبية تمثلان محاور تجارية داعمة، لكنها لا تصل إلى مستوى تأثير المنافذ الشرقية، مما يدل على إمكانية تطويرها لتعزيز التوازن التجاري.

وأخيرًا، يبرز الشكل ضعف المنافذ الغربية بشكل واضح، مما يشير إلى ضرورة إعادة تأهيلها وتطويرها لتقليل الفجوة بينها وبين بقية المنافذ.

النتائج

تشير نتائج التحليل الكمي والإحصائي لبيانات كميات البضائع المتداولة عبر المنافذ الحدودية البرية في العراق خلال المدة (2020–2023) إلى وجود تباين واضح وممنهج في توزيع النشاط التجاري بين هذه المنافذ، وهو ما تم توثيقه رقميًا من خلال مجموعة من المؤشرات الكمية، شملت القيم المطلقة في الجدول (1)، والإحصاءات الوصفية في الجدول (2)، والنسب المئوية في الجدول (5)، إضافة إلى نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) في الجدول (3)، وتحليل المقارنات البعدية (Tukey)في الجدول (4)، فضلًا عن التمثيل البياني في الأشكال (2) و(3).

أولًا، تُظهر بيانات الجدول (1) وجود اتجاه تصاعدي عام في كميات البضائع عبر جميع المنافذ الحدودية، حيث ارتفعت القيم تدريجيًا من عام 2020 إلى عام 2023، وهو ما يعكس تعافي النشاط التجاري بعد تداعيات جائحة كورونا، إلا أن هذا النمو لم يكن متوازنًا بين المنافذ.

ثانيًا، تؤكد الإحصاءات الوصفية الواردة في الجدول (2) وجود تفاوت كمي واضح بين المنافذ، حيث سجلت المنافذ الشرقية أعلى متوسط حسابي بلغ (36.25) مليون طن، مقارنة بالمنافذ الغربية التي سجلت أدنى متوسط بلغ (10.25) مليون طن، في حين سجلت المنافذ الشمالية (16.5) مليون طن، والجنوبية (15) مليون طن، مما يعكس فجوة كبيرة في حجم النشاط التجاري بين الاتجاهات الجغرافية المختلفة.

ثالثًا، من الناحية النسبية، تُظهر بيانات الجدول (5) أن المنافذ الشرقية تستحوذ على نسبة (45%) من إجمالي التجارة الخارجية، مقابل (23%) للمنافذ الشمالية، و(20%) للمنافذ الجنوبية، و(12%) فقط للمنافذ الغربية، وهو ما يعكس وجود تركّز جغرافي واضح للنشاط التجاري في اتجاه محدد.

رابعًا، من الناحية الإحصائية، أظهرت نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA) في الجدول (3) أن قيمة (F) بلغت (18.75) عند مستوى دلالة (0.001)، وهي قيمة معنوية إحصائيًا، مما يؤكد وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المنافذ الحدودية في حجم التجارة الخارجية، وبالتالي رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة.

خامسًا، ولتحديد مصدر هذه الفروقات، أظهرت نتائج اختبار المقارنات البعدية (Tukey) في الجدول (4) أن الفروق الإحصائية تتركز بشكل رئيس بين المنافذ الشرقية وبقية المنافذ، حيث كانت جميع الفروق بين المنافذ الشرقية وكل من (الشمالية، الجنوبية، الغربية) ذات دلالة إحصائية، في حين لم تظهر فروق معنوية بين المنافذ الشمالية والجنوبية، وهو ما يشير إلى تقارب نسبي في مستوى أدائهما، مقابل فجوة واضحة مع المنافذ الشرقية.

سادسًا، تؤكد نتائج التحليل الزمني والبياني (الشكل 2) أن المنافذ الشرقية تمتلك أعلى معدل نمو خلال مدة الدراسة، في حين أظهرت المنافذ الجنوبية تسارعًا نسبيًا واقترابًا تدريجيًا من المنافذ الشمالية، بينما بقيت المنافذ الغربية في أدنى مستويات النمو، وهو ما يعكس استمرار الفجوة بينها وبين بقية المنافذ.

تعكس النتائج الكمية الواردة في الجداول (1) و(2) و(3) و (5) طبيعة هيكل التجارة الخارجية في العراق، والتي تتسم بارتفاع الاعتماد على الاستيرادات، خاصة السلع الاستهلاكية والوسيطة، وهو ما يفسر استمرار ارتفاع كميات البضائع رغم التغيرات في سعر الصرف.

فمن خلال استحواذ المنافذ الشرقية على نسبة (45%) من إجمالي التجارة، كما ورد في الجدول (5)، يتضح أن جزءًا كبيرًا من الاستيرادات يتركز في السلع منخفضة ومتوسطة القيمة، والتي تتميز بمرونة طلب منخفضة، مثل المواد الغذائية ومواد البناء، وهو ما يفسر استمرار تدفقها حتى في ظل ارتفاع كلفة الاستيراد بعد تعديل سعر الصرف في عام 2020.

كما تشير نتائج الإحصاء الوصفي في الجدول (2)، والتي أظهرت متوسطًا مرتفعًا للمنافذ الشرقية (36.25 مليون طن)، إلى أن هذا الاتجاه لا يعكس فقط حجمًا تجاريًا كبيرًا، بل يعكس أيضًا نمطًا اقتصاديًا يعتمد على الاستيراد المستمر لتلبية الطلب المحلي، نتيجة محدودية الإنتاج المحلي في بعض القطاعات.

ومن ناحية أخرى، فإن ضعف مساهمة المنافذ الغربية (12%)، كما ورد في الجدول (5)، لا يرتبط فقط بالعوامل الأمنية، بل يعكس أيضًا ضعف التكامل الاقتصادي وهيكل التجارة البينية مع الدول المجاورة، حيث تفتقر هذه المنافذ إلى تدفقات سلعية منتظمة مقارنة بالمنافذ الأخرى.

أما فيما يتعلق بالسياسات التجارية، فإن النتائج تشير إلى أن التفاوت في أداء المنافذ يعكس اختلاف مستوى كفاءة الإجراءات الكمركية، حيث تميل التجارة إلى التركز في المنافذ التي توفر انسيابية أعلى في التخليص الجمركي، وهو ما يفسر تفوق المنافذ الشرقية والشمالية مقارنة بالمنافذ الأخرى.

وبناءً على ذلك، يمكن القول إن هيكل التجارة الخارجية في العراق يتسم بخصائص اقتصادية كلية تتمثل في:

- ارتفاع الاعتماد على الاستيراد
- تركّز جغرافي للنشاط التجاري
- ضعف التنوع في مصادر التجارة

وهو ما يتطلب تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى:

- تنويع الشركاء التجاريين
- دعم الإنتاج المحلي
- تحسين كفاءة المنافذ الأقل نشاطًا

ويمكن تفسير هذا التباين الواضح في توزيع النشاط التجاري بين المنافذ الحدودية في ضوء مجموعة من العوامل الاقتصادية الكلية. إذ تشير هيمنة المنافذ الشرقية، كما أظهرها كل من الجدول (2) والجدول (3) وكذلك نتائج اختبار (Tukey) في الجدول (4)، إلى أن هذا الاتجاه لا يعكس مجرد تفوق كمي، بل يرتبط بعوامل اقتصادية هيكلية.

أولًا، يُعد سعر الصرف من المحددات الرئيسة لحجم الاستيرادات، حيث أدى تخفيض قيمة الدينار العراقي في نهاية عام 2020 إلى زيادة كلفة الاستيراد، إلا أن استمرار ارتفاع كميات البضائع، خاصة عبر المنافذ الشرقية، يدل على أن الطلب المحلي على السلع المستوردة يتميز بمرونة منخفضة، خصوصًا في السلع الأساسية، وهو ما يفسر استمرار تدفق التجارة رغم ارتفاع التكاليف.

ثانيًا، يرتبط هذا التفاوت بطبيعة هيكل السلع المتداولة، حيث تتركز الواردات عبر المنافذ الشرقية في السلع الاستهلاكية والمواد الغذائية ومواد البناء، وهي سلع ذات طلب مرتفع ومستمر، في حين تتجه التجارة عبر المنافذ الشمالية نحو السلع الصناعية، وعبر الجنوبية نحو التجارة المرتبطة بدول الخليج، مما يفسر اختلاف مستويات النشاط التجاري بين هذه المنافذ.

ثالثًا، تعكس النتائج دور السياسات التجارية والإجراءات الكمركية، إذ إن المنافذ التي تتمتع بكفاءة إدارية أعلى وانسيابية أكبر في التخليص الجمركي تستقطب حجمًا أكبر من التجارة، وهو ما يتضح في تفوق المنافذ الشرقية والشمالية مقارنة بالمنافذ الغربية.

رابعًا، يرتبط ضعف أداء المنافذ الغربية، كما أظهرته نتائج الجداول (1) و(2) و(3)، بعوامل جيوسياسية وأمنية أثرت في كفاءتها التشغيلية، إضافة إلى ارتفاع تكاليف النقل وضعف البنية التحتية، وهو ما انعكس في انخفاض مساهمتها إلى (12%) فقط من إجمالي التجارة.

تتوافق هذه النتائج بشكل مباشر مع نموذج الجاذبية في التجارة الدولية، الذي يفترض أن حجم التبادل التجاري بين الدول يرتبط طرديًا بحجم الاقتصادين، وعكسيًا مع المسافة الجغرافية بينهما. وفي هذا السياق، فإن هيمنة المنافذ الشرقية (45% من التجارة، ومتوسط 36.25 مليون طن) يمكن تفسيرها بقربها الجغرافي من إيران، وكثافة العلاقات التجارية، وانخفاض تكاليف النقل، وهو ما يعزز من تدفقات التجارة عبر هذا الاتجاه.

كما تعكس النتائج أيضًا مبادئ نظرية الميزة النسبية، حيث تميل التجارة عبر المنافذ المختلفة إلى التخصص حسب طبيعة السلع، إذ تتركز السلع الاستهلاكية منخفضة التكلفة عبر المنافذ الشرقية، في حين ترتبط التجارة عبر المنافذ الشمالية بالسلع الصناعية، وهو ما يفسر اختلاف أنماط النشاط التجاري بين المنافذ.

ومن منظور نظرية تكاليف النقل واللوجستيات، فإن تفوق المنافذ الشرقية والشمالية يعكس انخفاض تكاليف النقل وكفاءة البنية التحتية، في حين يعكس ضعف المنافذ الغربية ارتفاع التكاليف اللوجستية والتحديات الأمنية، وهو ما أدى إلى انخفاض مساهمتها إلى (12%) فقط من إجمالي التجارة.

المناقشـــة

تشير نتائج هذه الدراسة إلى وجود تفاوت جوهري في توزيع النشاط التجاري عبر المنافذ الحدودية البرية في العراق، وهو ما تم توثيقه رقميًا من خلال الجداول (1)، (2)، (3)، (4)، و(5)، حيث أظهرت المنافذ الشرقية تفوقًا واضحًا من حيث المتوسط الحسابي (36.25 مليون طن) ونسبة المساهمة (45%)، فضلًا عن كون الفروق بينها وبين بقية المنافذ ذات دلالة إحصائية وفق نتائج اختبار (ANOVA) واختبار (Tukey). ويستدعي هذا التفاوت مناقشة تحليلية مقارنة في ضوء الأدبيات السابقة والنماذج النظرية.

أولًا، تتفق هذه النتائج مع ما توصلت إليه دراسة على ولعيبي التي أكدت أن العلاقات التجارية بين العراق وإيران تمثل أحد المحاور الرئيسة للتجارة الخارجية، وهو ما ينسجم مع تفوق المنافذ الشرقية في هذه الدراسة. إلا أن الدراسة الحالية تتجاوز هذا الطرح من خلال تقديم دليل كمي وإحصائي دقيق (ANOVA وTukey)، مما يعزز من موثوقية هذا الاستنتاج ويمنحه بعدًا تحليليًا أعمق.

ثانيًا، تتقاطع نتائج هذه الدراسة مع ما أشار إليه الحسين بشأن أهمية القرب الجغرافي في تحديد اتجاهات التجارة، حيث يفسر نموذج الجاذبية تفوق المنافذ الشرقية والشمالية. غير أن نتائج هذه الدراسة تكشف عن اختلال واضح في هذا النموذج، إذ لم تؤدِ العوامل الجغرافية وحدها إلى توزيع متوازن للتجارة، بل تداخلت معها عوامل أخرى مثل البنية التحتية والسياسات الكمركية، وهو ما لم يتم التركيز عليه بشكل كافٍ في الدراسات السابقة.

ثالثًا، تتفق النتائج المتعلقة بضعف أداء المنافذ الغربية مع ما توصلت إليه دراسة عبد الزهرة وآخرون، التي أشارت إلى تأثير التحديات الأمنية في تقليل كفاءة هذه المنافذ. إلا أن الدراسة الحالية تضيف بعدًا كميًا واضحًا لهذا الطرح، حيث أظهرت أن مساهمة هذه المنافذ لا تتجاوز (12%)، وأن الفروق بينها وبين المنافذ الشرقية ذات دلالة إحصائية، مما يعكس أن المشكلة ليست ظرفية، بل هيكلية.

يمكن تعميق تفسير التفاوت في أداء المنافذ الحدودية من خلال البعد الجيوسياسي، إذ لا يرتبط هذا التفاوت بالعوامل الاقتصادية فقط، بل يتأثر بطبيعة البيئة الإقليمية المحيطة بكل منفذ.

ففيما يتعلق بالمنافذ الشرقية، فإن تفوقها لا يعكس فقط القرب الجغرافي أو كثافة الطلب، بل يرتبط أيضًا بوجود علاقات سياسية واقتصادية مستقرة نسبيًا مع إيران، إضافة إلى وجود شبكات نقل وتجهيزات لوجستية نشطة تدعم استمرارية التدفقات التجارية، وهو ما يعزز من موقعها كمحور رئيس للتجارة الخارجية.

أما المنافذ الشمالية، فإن استقرار العلاقات مع تركيا، ووجود بنية تحتية أكثر تنظيمًا، يسهم في الحفاظ على مستوى أداء مستقر، رغم التحديات الإقليمية.

في المقابل، تعكس المنافذ الغربية حالة مختلفة، حيث تأثرت بشكل مباشر بالظروف الأمنية غير المستقرة خلال السنوات الماضية، فضلًا عن ضعف الاستثمار في البنية التحتية، وغياب التكامل الاقتصادي الفعّال مع الدول المجاورة، وهو ما أدى إلى انخفاض مساهمتها إلى (12%) فقط من إجمالي التجارة، كما ورد في الجدول (5).

أما المنافذ الجنوبية، فإن تنامي دورها يرتبط بتطور العلاقات الاقتصادية مع دول الخليج، وتحسن نسبي في البيئة الاستثمارية، مما يشير إلى تحول تدريجي في مراكز الثقل الجيوسياسي للتجارة.

وبذلك، يتضح أن توزيع التجارة الخارجية في العراق لا يمكن تفسيره بمعزل عن السياق الجيوسياسي، حيث تلعب عوامل الاستقرار السياسي، وطبيعة العلاقات الإقليمية، ومستوى الانفتاح الاقتصادي دورًا حاسمًا في تشكيل خريطة النشاط التجاري عبر المنافذ الحدودية.

رابعًا، فيما يتعلق بالبنية التحتية والإدارة، تتوافق نتائج هذه الدراسة مع ما طرحه عدنان وآخرون، الذي أكد أن كفاءة التنظيم الإداري تمثل عاملًا حاسمًا في تحسين أداء المنافذ. إلا أن الدراسة الحالية تقدم إضافة مهمة تتمثل في الربط المباشر بين هذه العوامل ونتائج إحصائية قابلة للقياس، حيث أظهرت أن المنافذ ذات الكفاءة الأعلى تستقطب حجمًا أكبر من التجارة.

خامسًا، من منظور اقتصادي أوسع، تتسق نتائج الدراسة مع ما أشار إليه إبراهيم وآخرون من أن الاقتصاد العراقي يتأثر بالعوامل الكلية مثل أسعار النفط وسعر الصرف، وهو ما يفسر استمرار ارتفاع الاستيرادات رغم تغير سعر الصرف. إلا أن الدراسة الحالية تضيف تفسيرًا أدق يتمثل في مرونة الطلب المنخفضة على السلع الأساسية، وهو ما يعزز من تفسير استمرار هيمنة المنافذ الشرقية.

على الرغم من وجود توافق عام بين نتائج هذه الدراسة والأدبيات السابقة، إلا أن هناك فجوة واضحة في الدراسات السابقة تتمثل في:

- الاعتماد على التحليل الوصفي دون استخدام أدوات إحصائية متقدمة
- غياب المقارنة الكمية بين المنافذ
- ضعف الربط بين النتائج والنماذج الاقتصادية

وفي هذا السياق، تسهم الدراسة الحالية في سد هذه الفجوة من خلال:

- استخدام تحليل إحصائي متقدم (ANOVA + Tukey)
- تقديم مقارنة كمية دقيقة بين المنافذ
- الربط بين النتائج والنظريات الاقتصادية (نموذج الجاذبية، تكاليف النقل، هيكل السلع)

وبناءً على ما تقدم، يمكن القول إن نتائج هذه الدراسة لا تكتفي بتأكيد ما ورد في الأدبيات السابقة، بل تعيد تفسيره ضمن إطار تحليلي أكثر دقة، حيث تُظهر أن التفاوت في أداء المنافذ الحدودية في العراق لا يمكن تفسيره بعامل واحد، بل هو نتيجة تفاعل معقد بين:

- العوامل الجغرافية (القرب المكاني)
- العوامل الاقتصادية (هيكل السلع، سعر الصرف)

- العوامل المؤسسية (الإدارة والكمارك)
- العوامل الجيوسياسية (الأمن والاستقرار)

وهو ما يجعل هذه الدراسة تقدم إضافة نوعية للأدبيات من خلال الانتقال من التفسير الأحادي إلى التفسير متعدد الأبعاد.

الاستنتاجات والتوصيات

أولًا: الاستنتاجات

استنادًا إلى نتائج التحليل الكمي والإحصائي، وما تم التوصل إليه في عرض النتائج ومناقشتها، يمكن استخلاص مجموعة من الاستنتاجات العلمية الرئيسة، وهي:

1. أظهرت نتائج الدراسة وجود تفاوت واضح في حجم التجارة الخارجية بين المنافذ الحدودية البرية في العراق خلال المدة (2020–2023).
2. سجلت المنافذ الشرقية أعلى مستويات النشاط التجاري مقارنة ببقية المنافذ، في حين حققت المنافذ الغربية أدنى مستوى من الأداء .
3. بينت نتائج اختبار (ANOVA) وجود فروق ذات دلالة إحصائية بين المنافذ الحدودية، مما يؤكد اختلاف مستوى النشاط التجاري بينها .
4. أظهرت نتائج اختبار (Tukey) أن الفروق الإحصائية تتركز بصورة رئيسة بين المنافذ الشرقية وبقية المنافذ .
5. أوضحت الدراسة وجود نمو تدريجي في كميات البضائع المتداولة عبر جميع المنافذ خلال مدة الدراسة، مع استمرار تركز النشاط التجاري في المنافذ الشرقية .
6. أشارت النتائج إلى وجود ارتباط بين مستوى البنية التحتية وكفاءة الأداء التجاري للمنافذ الحدودية.

ثانيًا: التوصيات

في ضوء الاستنتاجات السابقة، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي تسهم في تعزيز دور المنافذ الحدودية البرية في دعم التجارة الخارجية للعراق، وهي:

1. ضرورة إعادة التوازن في توزيع النشاط التجاري من خلال تطوير المنافذ الغربية، والعمل على زيادة كفاءتها التشغيلية لتقليل الفجوة بينها وبين بقية المنافذ .
2. تعزيز البنية التحتية للمنافذ الحدودية، خاصة في المناطق الأقل نشاطًا، من خلال تحديث الطرق، وتوسيع ساحات الشحن، وتحسين الخدمات اللوجستية .
3. تطوير الأنظمة الإدارية والكمركية من خلال اعتماد التقنيات الحديثة، مثل الأتمتة والرقمنة، لتقليل زمن التخليص الجمركي وزيادة انسيابية حركة البضائع .
4. تنويع الشركاء التجاريين وتقليل الاعتماد على محور جغرافي واحد، وذلك من خلال تعزيز العلاقات التجارية مع دول متعددة، بما يسهم في تحقيق استقرار اقتصادي أكبر .

5. تشجيع الاستثمار في المنافذ الحدودية، خاصة في المنافذ الغربية والجنوبية، من خلال تقديم حوافز اقتصادية لجذب المستثمرين وتطوير البنية التحتية .

6. تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية بالمنافذ الحدودية، لضمان تحسين مستوى الأداء وتوحيد الإجراءات الإدارية .

7. إجراء دراسات مستقبلية أكثر تفصيلًا تركز على تحليل كفاءة كل منفذ على حدة، وربطها بمؤشرات الأداء الاقتصادي، بما يسهم في تطوير سياسات تجارية أكثر فاعلية .

8. الاستفادة من الموقع الجغرافي للعراق كممر تجاري إقليمي، من خلال تطوير استراتيجية وطنية للنقل والتجارة العابرة (Transit Trade)، بما يعزز من دور العراق في التجارة الدولية.

المصادر: –

إبراهيم، طليعة رمضان؛ حميد، هوزان حسني؛ خالد، بهاء محمد، قياس وتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على التجارة الخارجية في العراق للمدة(2004–2023) ، *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، 23(87)، 23 .–37
https://doi.org/10.31272/ijes.v23i87.1408

أمين، ز . م، أثر وحدة التحليل الجغرافي في تمثيل خرائط النمو السكاني: دراسة تطبيقية لمشكلة محافظة ديالى للمدة(1977–1997) ، *مجلة واسط للعلوم الإنسانية*، 22(1)، 485.– 504 https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss1.1485

جبر، محمد لعيبي؛ مجيد، حسين شناوة، تحليل واقع التجارة البينية بين العراق والدول العربية للمدة (2004–2017)، 119–142 .

الحسين، زين العابدين محمد عبد، قياس وتحليل تدفقات التجارة الخارجية بين العراق وتركيا باستخدام نموذج الجاذبية، ، 237–261 .
https://doi.org/10.58298/802025696

خلف، قاسم، جبار، المنافذ الحدودية: أهميتها ودورها التنموي في ال عراق116–124 .

شنجار، عبد الكريم جابر، نمطية التجارة الخارجية للعراق وإستراتيجية التوجه نحو إقامة اتفاقيات تجارية مع دول الجوار: دراسة تحليلية، *المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية*، 23(85S1)، 59 –68 . https://doi.org/10.31272/ijes.v23i85.1266

عبد الزهرة، بان جبار؛ عيسى، أحلام أحمد، المنافذ الحدودية الغربية ودورها في العلاقات العراقية مع دول الجوار: دراسة في الجغرافية السياسية، 765–795 . https://doi.org/10.35950/cbej.v29i119.10525 .

عبد عون، توفيق عباس؛ حسين، حوراء علي، دور التجارة الخارجية في معالجة الاختلالات الهيكلية: العراق حالة دراسية .

عدنان، علي قحطان صادق محمد، التنظيم القانوني لهيأة المنافذ الحدودية العراقية: دراسة مقارنة. https://doi.org/10.36528/1150-012-004-008

علي، مظفر حسني؛ لعيبي، قاسم محمد، العلاقات التجارية بين العراق وإيران بعد عام 2003: التحديات وسبل التطوير، *مجلة الإدارة والاقتصاد*، (110)، <36– 19

علي، يونس؛ سعيد، حمه؛ جمال، شفان؛ رحمن، (غير مكتمل)؛ محمد، دلنيا، قياس وتحليل أثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي في العراق، 611–626 . https://doi.org/10.24271/jgu.2022.169967

كاظم، محمد عبيد، دور إيرادات المنافذ الحدودية في معالجة عجز الموازنة العامة للدولة: دراسة ميدانية في العراق، *مجلة ضياء الفكر للبحوث والدراسات*، 1(خاص)، 108–15119/https://ojs.diaalfekr.com/index.php/sjlb/article/view .

مطشر، هـ. ح، التحليل السينوبتيكي لمنخفضات القطع وتأثيرها على الأمطار في وسط وجنوب العراق خلال فصلي الشتاء والربيع، *مجلة واسط للعلوم الإنسانية*، 22(1)، 370 –388. https://doi.org/10.31185/wjfh.Vol22.Iss1.1429